

تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (2004 – 2018)¹
**Financing the public budget deficit and its impact on inflation in Iraq for
the period (2004-2018)**

الباحث: عمر صلاح طه السعدي

أ.د احمد حسين علي الهيتي

Ahmed1956husein@uoanbar.edu.iq

كلية الإدارة واقتصاد / جامعة الانبار

تاريخ استلام البحث 2020/11 /6 تاريخ قبول النشر 2020/12 /31 تاريخ النشر 2021/10 / 28

المستخلص

لقد أصبحت مشكلة التمويل من ابرز المشاكل التي تواجهها الدول النامية عامة والعراق خاصة ففي السنوات الأخيرة أصبحت تضاهي المشاكل الاقتصادية التقليدية مثل التضخم والبطالة، التي تستحوذ على الكثير من الجهد والموارد لمعالجتها.

أن العراق يعتمد فقط على مصدر واحد لتمويل العجز الموازنة عن طريق الإيرادات المتأتية من النفط اذ يشكل اكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة ، معتمداً على اسعار النفط والكمية المصدرة منه يومياً ، وهذا ما أجبره الى الاتجاه الى القروض الخارجية التي غالباً ما تكون مشروطة بشروط سياسية واقتصادية معقدة ، إذ كان العراق قبل عام (2003) يعتمد أساليب التمويل تقليدية منها تمويل عن طريق الاصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) ، اما بعد عام (2003) عندما حصل البنك المركزي العراقي على استقلالية وفق القانون (56) لسنة 2004 فقد اعتمد العراق اسلوب الحديث لتمويل العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي (الدين العام) ، إذ يمول العجز بإصدار اوراق دين حكومي منها للأمد القصير اي عادة ما يكون سنة فما دون ويطلق عليها الحوالات ، واخرى للأمد المتوسط والبعيد يطلق عليها عادة السندات ، وتكون هناك فئة منها لآجال بين سنتين الى عشرة سنوات ويكون تنسيبها في الغالب الحوالات للخزانة والسندات للحكومة ، لذلك فمن المهم تناول مشكلة عجز الموازنة العامة واساليب تمويلها خلال مدة البحث واثره على التضخم في العراق .

الكلمات المفتاحية : المزاينة العامة ، العجز ، التضخم ، الاقتصاد العراقي

Abstract

The problem of financing has become one of the most prominent problems faced by developing countries in general and Iraq in particular. In recent years, it has become comparable to traditional economic problems such as inflation and unemployment, which take a lot of effort and resources to address them.

Iraq relies only on one source to finance the budget deficit through the revenues derived from oil, as it constitutes more than 90% of the revenues of the general budget, depending on oil prices and the quantity exported from it daily, and this is what forced it to turn to external loans, which are often conditional Complex political and economic, as before (2003) Iraq used traditional financing methods, including financing through the new monetary issuance (inflationary financing

After the year (2003), when the Central Bank of Iraq gained independence in accordance with Law (56) of 2004, Iraq adopted a modern method of financing the deficit through internal borrowing and external borrowing (public debt), as the deficit is financed by

¹ - البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث عمر صلاح طه

issuing government debt papers for the short term, which usually means It is a year or less and they are called remittances, and others for the medium and long term are usually called bonds, and there is a category of them for terms between two to ten years, and most of them are assigned remittances to the treasury and bonds to the government, so it is important to address the problem of the public budget deficit and methods of financing it during the research period and its impact. on inflation in Iraq.

Keyworde : *public budget , deficit , inflation , Iraqi economy*

المقدمة :

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أساليب تمويل عجز الموازنة، والذي يعد من المواضيع المهمة، لأنه يحدد مدى التأثير الذي تمارسه تلك الاساليب على التضخم، لذا فقد حظيت باهتمام متزايد في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية ، وذلك لما لها من تأثير مباشرة في تمويل الموازنة العامة ، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي وهو ذو طبيعة ريعية، لذلك فهو يعتمد على اساليب تمويل اخرى لقلّة مصادر الدخل التي يحصل عليها في تمويل الموازنة العامة وتوجيه ذلك التمويل نحو النفقات التشغيلية بنسبة تصل إلى 70% وهو ما يعرضه الى أزمات اقتصادية متلاحقة .

مشكلة البحث : ان تنامي واستمرار معدلات العجز في الموازنة تشكل واحدة من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي مما يتطلب سير مشكلة العجز في الموازنة العامة بما يؤمن البحث عن اسباب العجز ومعالجته في ظل ريعية الاقتصاد العراقي واحاديته .

فرضية البحث : تتعدّد فرضية البحث على أساس وجود علاقة بين تمويل عجز الموازنة والتضخم بما يؤمن ايجاد ايجابية او سلبية تلك العلاقات .

هدف البحث : يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على مصادر تمويل عجز الموازنة (الاقتراض الداخلي والخارجي - الدين العام) واثره على التضخم، ومدى تأثير تمويل عجز الموازنة على التضخم .

منهج البحث : لغرض تحقيق هدف البحث تم استخدام اكثر من منهج للوصول الى نتائج تحقق غايات البحث ، ومنها المنهج الوصفي الاستنباطي في عرض الاساس النظري ، والمنهج التحليلي لتحديد وقراءة البيانات اعتمادا على الاحصائيات المتوفرة ، كما استخدم المنهج القياسي (التجريبي) لتقدير تأثير تمويل العجز على التضخم باستخدام نموذج (ARDL) .

المحور الاول: الاطار المفاهيمي لعجز الموازنة العامة

اولاً : مفهوم عجز الموازنة العامة:

وعرف العجز بوجهات نظر مختلفة فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية يقصد به (نقص الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة بأشكالها المتعددة أي : النفقات الاستثمارية ، والنفقات الجارية، وهذا من عمل الدولة ، إذ تقوم بتغطية هذا الفرق عن طريق القروض الداخلية أو الخارجية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية)، أما من وجهة نظر بنيوية فإنه ناجم (عن الخلل الهيكلي في الاقتصاد أي أنها نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة ، وذلك نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الانتاج الذي يؤدي إلى الاقتراض بهدف تمويل الانفاق العام مما يؤدي الى زيادة الخلل الهيكلي من جديد)، اما من وجهة النظر المالية ويقصد به (هو الزيادة في مجموع مبالغ النفقات العامة المقدرّة في الموازنة العامة لسنة مالية معينة عن مجموع مبالغ الإيرادات العامة المقدرّة في الموازنة العامة في نفس السنة) (البكري ، 2011:16)، وعرفه صندوق النقد الدولي العجز الكلي " بأنه المفهوم الذي يركز على

إجمال الإيرادات العامة والنفقات العامة " وفي حين حدد مفهوم العجز الجاري " على انه زيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي ينحصر في الموازنة العامة الجارية " وعرف العجز الهيكلي على أنه " هو الحالة التي تشير على الاستمرار العجز المالي للأعوام متتالية وبصورة مستمرة " أما العجز المقصود " فهو سلسلة من الاجراءات التي تتخذها الدولة في حال تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي، وهنا تقوم الدولة بتخفيض ضرائبها وزيادة انفاقها فيتولد العجز المقصود (سالم، 2012: 295).

ثانياً: تمويل عجز الموازنة والتضخم: يعتبر التضخم احد المحددات للجوء الى التمويل المصرفي في عجز الموازنة إذ ان ارتفاع في المستوى العام للسعار اي ان انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود وانخفاض الدخل الحقيقي بافتراض ثبات العادات للقوة الشرائية للأفراد وعدم مرونة في هياكل الانتاج وكذلك يتأثر التمويل المصرفي في عجز الموازنة من خلال السندات الحكومية وزيادة الاحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي (سليمان وعبد الرحمن ، 2016 : 166) ، وكذلك ان عملية التمويل الداخلي يترتب عليها سحب كمية من القوة الشرائية وهذا ما يترتب عليه اثار انكماشية على الطلب الكلي والاستثمار والناجح ولكن يعوض هذه الاثار الانكماشية الاثار التوسعية التي يمكن ان يترتب عليها انقاص في حصيله هذا القرض اما إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية فان عملية اصدار الدين العام يمكن ان تكون في هذه الحالة بامتصاص قدر من السيولة الفائضة وهو ما يعمل على تخفيض حدة الضغوط التضخمية الموجودة في المجتمع وقد يتضمن التمويل الداخلي المتمثل بالاقتراض من الافراد او المؤسسات غير مصرفية بعض النواحي التضخمية خصوصاً في حالة انفاق حصيله القرض على الاستثمارات العامة حيث يتحول غالباً من انتاج السلع الاستهلاكية إلى انتاج سلع استثمارية او مشروعات بنية اساسية تحتاج الى فترة طويلة المدى (عبد الحافظ ، 2018 : 183)

المحور الثاني: تحليل تطور عجز الموازنة العامة واساليب التمويل في العراق

للمدة (2004 - 2018)

اولاً: تحليل تطور عجز الموازنة العامة :

تعد الموازنة العامة للدولة الإطار الذي تدور فيه مختلف الفعاليات التي تقوم بها في إدارة شؤون قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن التعرف على المركز المالي في الداخل من خلال إظهارها لحجم العجز أو الفائض أو التوازن احياناً (الوائل وعبد العالي ، 2017 : 3)، وبعد التغيير السياسي بعد عام 2003 خلال مدة الدراسة شهدت الموازنات العامة الى فوائض في اغلب الاعوام، ويشير الفائض المتحقق إلى أن النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل أقل من الإيرادات العامة مع الأخذ في الاعتبار بأن تلك الزيادة في الإيرادات العامة تعود إلى سيطرة الإيرادات النفطية على مجمل إيرادات الموازنة العامة؛ لأن العراق يعتمد بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية والأخيرة ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط في الأسواق العالمية، بحيث أصبح العراق يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة لا تقل عن (95%) في تمويل الموازنة العامة (الشرع ، 2014 : 6)

الجدول (1) الموازنة العامة الاتحادية للمدة (2004 - 2018)

(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات العامة (غير نفطية) (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	عجز/فائض (مع النفط) (4)	عجز/فائض (بدون نفط) (5)
2004	32982739	389728	32117491	865248	-31727763
2005	40502890	1048940	26375175	14127715	-25326235
2006	49055545	2147449	38806679	10248866	-36659230
2007	54599451	3852320	39031232	15568219	-35178912
2008	80252182	1120430	59403374	20848808	-58282944
2009	55209353	3490294	55589721	-380368	-52099427
2010	63324963	3358553	70134201	-6809238	-66775648
2011	98290000	19000	78757667	19532333	-78738667
2012	128308280	119817223	105139575	23168705	14677648
2013	103377909	113840076	119127556	-15749647	-5287480
2014	105609800	8537400	112192126	-6582326	-103654726
2015	66470300	15157700	70417515	-3947215	-55259815
2016	5441320	1014220	73571000	-68129680	-72556780
2017	77335900	12264000	75490200	1845700	-63226200
2018	89640860	10105467	80872220	8768640	-70766753

المصدر :

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) ان الموازنة العامة قد حققت فائضاً خلال الاعوام (2004 - 2008) اذ بلغ حوالي (865248) مليون دينار في عام 2004، واستمرت حالة تحقيق الفائض في الموازنة العامة إلى أن بلغ ما يقارب (20848808) مليون دينار في عام 2008، وما لبث ذلك الفائض أن تحول إلى عجز نتيجة الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 إذ لم يكن هناك أثر كبير لهذه الأزمة على الموازنة العامة في العراق، إلا من خلال انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية ليصل سعر برميل النفط إلى ما يقارب (58.96) دولاراً للبرميل عام 2009، والذي أدى بدوره إلى انخفاض حجم الفائض في الموازنة، لذلك في عامي (2009 - 2010) حدث عجزاً مالياً في الموازنة العامة بلغ إلى ما يقارب (380368) مليون دينار عام 2009، وفي عام 2010 بلغ العجز ما يقارب (6809238) مليون دينار، لكن سرعان ما عاود الفائض في الموازنة العامة خلال سنتي (2011 - 2012) إذ بلغ حوالي (19532333) مليون دينار عام 2011، ليستمر الفائض في الموازنة العامة إلى ان بلغ ما يقارب (23168705) مليون دينار عام 2012، أن سبب تلك الفوائض في الموازنة العامة خلال هذه الأعوام يعود إلى

ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة . لذا فقد شهدت المدة (2013 - 2016) عجزاً مالياً إذ بلغ حوالي (15749647) مليون دينار عام 2013 ، واستمر ذلك العجز إلى أن بلغ عام 2016 ما يقارب (68129680) مليون دينار ، ويعود سبب هذا العجز خلال هذه الأعوام إلى عدة أسباب، منها الانخفاض في الإيرادات العامة كمحصلة لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار نفط العالم إذ بلغ حوالي (36) دولاراً للبرميل في عام 2016 ، إذ كان له الأثر المباشر على إيرادات الدولة وبالتالي على الموازنة العامة، وكذلك ترافق تراجع في أسعار النفط مع العديد من المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي والتي تتمثل في ريعية الاقتصاد، إضافة إلى زيادة في الإنفاق العسكري نتيجة العمليات العسكرية ضد المجاميع المسلحة، والفساد المستشري مالياً وإدارياً في جميع أجهزة الدولة تلك الأسباب كلها أدت إلى حدوث زيادة في النفقات العامة للدولة على الرغم من السياسة التقشفية المتبعة من قبل الدولة؛ وبالتالي انعكس ذلك على حدوث عجز في الموازنة العامة، أما عامي (2017 - 2018) فقد شهدت الموازنة العامة فائضاً مالياً بلغ حوالي (1845700) مليون دينار في عام 2017 ، استمر الفائض في الموازنة العامة ليبلغ إلى ما يقارب (8768640) مليون دينار عام 2018، ويعود سبب ذلك الفائض إلى زيادة أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ليلعب حوالي (65.6) دولار للبرميل في عام 2018 وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، إضافة إلى ذلك انخفاض النفقات العامة وخاصة النفقات العسكرية بعد استقرار الوضع الأمني وتحرير المدن العراقية من الإرهاب، وقيام الحكومة بتطبيق سياسة التقشف، الغرض منها تقليل حجم النفقات العامة والتخلص من عجز الموازنة، هذه الأسباب كلها كان لها دور في إحداث فائض في الموازنة العامة خلال هذا الأعوام، في حين تكون طبيعة الموازنة الاتحادية من ناحية الفائض والعجز بدون الإيرادات النفطية قد حققت عجزاً مالياً خلال الأعوام (2004 - 2011) بلغ العجز حوالي (31727763) مليون دينار عام 2004 ، واستمرت حالة تحقيق العجز في الموازنة العامة إلى أن بلغ ما يقارب (78738667) مليون دينار عام 2011، أما في سنة 2012 فقد شهدت فائض ليلعب حوالي (14677648) مليون دينار، ولكن سرعان ما تحولت السنوات اللاحقة إلى عجز عن طريق الإيرادات غير النفطية ، وبناءً على ما تقدم نجد أن الإيرادات العامة تعاني من اختلال هيكلي بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية التي تتأثر بأسعار النفط الخام بشكل أكبر من تأثرها في الكميات المصدره ، التي تعكس الوضع الخارجي على الاقتصاد العراقي مما يجعلها تؤثر بشكل كبير في الإيرادات العامة بسبب انخفاض اسهام الانواع الاخرى من الإيرادات لاسيما الضريبية ، بسبب عدم كفاءة الانظمة المكلفة بتقدير وجباية الضريبة وانتشار التهرب الضريبي والفساد المالي والإداري .

ثانياً / اساليب تمويل عجز في الموازنة العامة في العراق:

اعتمد العراق بعد عام 2003 اساليب البديلة غير الأساليب التقليدية المتمثلة بالإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) ، إذ تم تمويل عجز الموازنة وفقاً للآليات الآتية:

1- الاقتراض الداخلي :

يكون التمويل عن طريق الدين العام الداخلي ويتكون الدين الداخلي في العراق من قسمين رئيسيين وهما :

اولاً / الرصيد النقدي الحكومي لدى البنك المركزي : الذي يتمثل في قيام البنك المركزي العراقي بمنح الحكومة الحق بالسحب على حسابها الجاري اموالاً تتجاوز مقدارها لدى البنك المركزي وبحدود معينة يتم الاتفاق عليها مع المصرف مسبقاً (السعيد ، 2017 : 1070).

ثانياً / اصدار الاوراق المالية الحكومية : والذي يتمثل بنوعين من الاوراق المالية وهي السندات الحكومية طويلة الأجل تصدرها الحكومة العراقية وبشكل محدود في تمويل الاقتراض الداخلي للحكومة ، اما حوالات الخزينة

المركزية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل العجز المؤقت الذي يحدث في الموازنة الحكومية بسبب عدم موازنة تيار الانفاق لتيار الإيراد وهذه الأوراق تكون حكرًا بشكل عام على البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى (عبد اللطيف، 2012 : 20-21) ، وبناءً على ذلك سوف يتم توضيح أهم الأوراق الحكومية المتداولة والمستخدم في تمويل الموازنة الاتحادية في العراق وهي (عباس وحسن ، 2016 : 28 - 29):

أ - السندات الحكومية : تلجأ الحكومة إلى إصدار هذا النوع من السندات في أوقات الإزمات، إذ تعد هذه السندات أدوات الدين متوسط وطويل الأجل ، إذ يكون الهدف من إصدار هذا النوع من السندات هو الحصول على موارد مالية إضافية لغرض تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة أو لمعالجة التضخم ، ومن جهة أخرى يقوم البنك المركزي بالنيابة عن الحكومة بطرح هذه السندات للاكتتاب بها من قبل الجمهور والجهاز المصرفي والمؤسسات الحكومية .

ب - حوالات الخزينة : تُعرف حوالات الخزينة المركزية بأنها أحد أدوات الاقتراض الحكومي قصيرة الأجل ، فهي عبارة عن أوراق مالية قصيرة الأجل يتم إصدارها بواسطة الدولة وبصوره محدودة وذلك من أجل تغطية العجز المؤقت في الموازنة العامة خلال السنة المالية والنتيجة من عدم التوافق الزمني بين تيار الإيرادات وتيار النفقات الحكومية، وغالبًا ما تكون قيمة شرائها أقل من قيمتها الاسمية بذلك تعد حوالات الخزينة إحدى أدوات التمويل الداخلي ، وإحدى أدوات الاستثمار من جانب المستثمرين لها (عاشور وسلمان ، 2018 : 33) لذلك لجأ العراق إلى هذا الأسلوب في تمويل عجز الموازنة وخاصةً بعد عام 2003 إذ تم صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة ، ولجأت الدولة إلى استخدام الأساليب البديلة غير التضخمية وهو التمويل بالدين والإدارة الائتمانية المستخدمة في ذلك وهي إصدار السندات وأذونات الخزينة والاستعانة بالبنك المركزي لبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية لتوفير التمويل المطلوب لتغطية عجز الموازنة (داود وعلي، 2019 : 329).

ولمعرفة مدى استخدام حوالات الخزينة في تمويل عجز الموازنة الحكومية ومن ثم تقسيمها على النحو الآتي

(العاني وجوحي، 2017 : 229):

1- حوالات لدى البنك المركزي .

2- حوالات لدى المصارف التجارية .

3- حوالات لدى جهات أخرى .

إلا أن البنك المركزي وخاصةً بعد عام 2003 اعتمد أسلوب آخر في حساب إجمالي الدين العام الداخلي وهو:

مجموع إجمالي الدين العام الداخلي = الدين على وزارة المالية + حوالات الخزينة لدى البنك المركزي ومصارف التجارية + سندات + قروض المؤسسات المالية .

وكما مبين من خلال الجدول (2 - 6)

الجدول (2) اجمالي الدين الداخلي في العراق للمدة (2004 – 2018)

(مليون دينار)

البيان السنوات	الدين على وزارة المالية (1)	حوالات الخزينة لدى البنك المركزي (2)	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية (3)	السندات (4)	قروض المؤسسات المالية (5)	اجمالي الدين الداخلي (6)
2004	5137038	_____	924650	_____	_____	6061688
2005	5393890	_____	1200070	_____	_____	6593960
2006	5393890	_____	251500	_____	_____	5645390
2007	4674705	_____	519000	_____	_____	5193705
2008	3955519	_____	500050	_____	_____	4455569
2009	3955519	_____	4478530	_____	_____	8434049
2010	3955519	_____	5225287	_____	_____	9180806
2011	3555519	_____	3891340	_____	_____	7446859
2012	3155519	_____	3392000	_____	_____	6547519
2013	2755519	_____	1500030	_____	_____	4255549
2014	2455519	_____	7064500	_____	_____	9520019
2015	2355519	6225392	13086312	14525	10461057	32142805
2016	2355519	16225392	16538162	1696945	10546233	47362251
2017	2155519	16225392	16069232	2689420	10546233	47678796
2018	1955519	14925392	13487775	1953189	9501043	41822918

المصدر :- البنك المركزي العراقي ،الموقع الاحصائي ، القطاع المالي ، للمدة (2004 – 2018)

- (_____): إذ تدل على أنها سنوات لم تتوفر فيها بيانات .

ويتبين من خلال بيانات الجدول (2) أن الدين على وزارة المالية سنة 2004 بلغ (5137038) مليون دينار عام 2004 إذ شكل الجزء الأكبر من اجمالي الدين الداخلي لينخفض الى ما يقارب (1955519) مليون دينار عام 2018 ، اما المدة (2006 – 2008) فيلاحظ انخفاض الدين الى ما يقارب (5393890) مليون دينار عام 2006 ويستمر بالانخفاض ليبلغ حوالي (3955519) مليون دينار عام 2008 ، وهذا يعود الى انخفاض الدين على وزارة المالية بعد توقيع اتفاقية اعادة جدولة الديون بين البنك المركزي ووزارة المالية في 2006/2/21 لغرض تسديد مبلغ الدين البالغ (5393890) مليون دينار عام 2006 لصالح البنك المركزي وبواقع (30) قسط ربع سنوي

(179796) مليون دينار لكل قسط وابتداءً من 2006/3/31 (البنك المركزي ، 2008 : 16) ، اما سنتي (2009 - 2010) فلم يجر اي تغيير في مجموع الدين على وزارة المالية واستقر عند (3955519) مليون دينار ، ويعود السبب الى تأجيل اصدار الحوالات الفصلية لأجل (364) يوم المفترض اصدارها في 2009/3/31 بين الترتيبات المصرفية الموقعة في 2006/2/21 (البنك المركزي ، 2009 : 30) ، اما في عام 2014 فقد انخفض الدين على وزارة المالية ليبلغ (2455519) مليون دينار ، ويعود السبب الى قيام وزارة المالية بتسديد ثلاثة اقساط بمبلغ (300) مليار دينار من الدين المترتب على الوزارة لصالح البنك المركزي استناداً الى الاتفاقية الخاصة بإعادة جدولة تلك الديون والموقعة بتاريخ 2010/10/26 (البنك المركزي ، 2014 : 30) ، اما بالنسبة لعامي (2015 - 2016) فلم يتغير حجم الدين ، اما في عام 2017 فقد انخفض الدين على وزارة المالية ليبلغ حوالي (2155519) مليون دينار ، وذلك لسبب يعود الى تسديد وزارة المالية مبلغ القسط الاول والبالغ (200) مليون دينار واستناداً الى الاتفاقية الجديدة لإعادة جدولة الدين المتبقي بدمية وزارة المالية لصالح البنك المركزي والموقعة بتاريخ 2016/7/18 التي تنص على تسديد المبلغ على (12) قسطاً نصف سنوي يبلغ (200) مليون دينار ما عدا القسط الاخير يكون بقيمة (155519) مليون دينار ابتداءً من تاريخ 2017/6/30 (البنك المركزي ، 2017 : 23) ، ففي عام 2018 انخفض الدين على وزارة المالية ليبلغ حوالي (1955519) مليون دينار وذلك لقيام وزارة المالية بتسديد مبلغ القسط الاول والبالغ (200) مليون دينار .

اما حوالات الخزينة لدى البنك المركزي فيلاحظ انها شكلت نسبة ما يقارب (3.15%) من اجمالي الدين العام الداخلي خلال المدة (2015 - 2018) إذ بلغت حوالي (6225392) مليون دينار ، ففي عام 2015 ارتفعت الى ما يقارب (14925392) مليون دينار عام 2018 وان هذا الارتفاع ناجم عن قيام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة المركزية (الحوالات المخصصة من السوق الثانوية) لتسديد رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي ، وفي عام (2016 - 2017) ارتفعت وبقيت ثابتة عند (16225392) مليون دينار ، نتيجة قيام البنك المركزي بتجديد حوالات الخزينة المركزية بطلب من وزارة المالية وبالشروط السابقة نفسها .

اما حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فقد شكلت نسبة من اجمالي الدين العام الداخلي خلال المدة (2004 - 2018) إذ بلغت (924650) مليون دينار عام 2004 ، ارتفعت لتبلغ حوالي (1200070) مليون دينار عام 2005 ، اما المدة (2006 - 2008) فقد شهدت انخفاضاً ليبلغ حوالي (500050) مليون دينار عام 2008 ، مما ادى الى انخفاض في اجمالي الدين العام خلال هذه المدة ، اما المدة (2009 - 2010) فقد شكلت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية اكبـر نسبة من اجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ الى ما يقارب (4478530) مليون دينار عام 2009 ازدادت لتبلغ حوالي (5225287) مليون دينار عام 2010 ، وبعدها اخذت بالانخفاض خلال المدة (2011 - 2013) لتعاود الارتفاع خلال المدة (2014 - 2018) ارتفعت لتبلغ حوالي (7064500) مليون دينار عام 2014 ازدادت لتبلغ الى ما يقارب (13487775) مليون دينار عام 2018 .

اما السندات فلها نصيب من اجمالي الدين العام الداخلي خلال المدة (2015 - 2018) إذ بلغت حوالي (14525) مليون دينار عام 2015 وارتفعت الى ما يقارب (1953189) مليون دينار عام 2018 ، اما السنوات اللاحقة فإنها متفاوتة في الارتفاع والانخفاض خلال هذه المدة .

اما القروض من المؤسسات المالية فقد شكلت نسبة من اجمالي الدين العام الداخلي بلغت حوالي (6.9%) خلال المدة (2015 - 2018) إذ بلغت حوالي (10461057) مليون دينار عام 2015 انخفضت لتبلغ الى ما يقارب (9501043) مليون دينار عام 2018 .

ومن خلال ما تقدم يلاحظ ان اجمالي الدين الداخلي قد انخفض خلال السنوات الاخيرة مقارنة بالمدة السابقة ويعود السبب لانخفاض اجمالي الدين العام الداخلي الى تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية وزيادة اسعار النفط الخام ، ويلاحظ من خلال الجدول (2) ان وزارة المالية هي الذي تستحوذ على النسبة الاكبر في تشكيل الدين العام الداخلي وخاصةً خلال المدة (2004 – 2008) والسبب يعود الى تراكم الديون ما قبل عام 2003 ، اما بعد هذه المدة فقد انخفض الدين على وزارة المالية وازدادت نسبة استحواذ كل من المصارف التجارية على الجزء الاكبر في تشكيل الدين العام الداخلي ، ويعود هذا الى استقلالية البنك المركزي وفق قانون سنة 2004 على عدم منح اي ائتمانيات مباشرة او غير مباشرة للحكومة او اي مؤسسة عامة او كيان حكومي وانما يقوم البنك المركزي بتوفير ودعم السيولة للمصارف التجارية العائدة للحكومة والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي بشراء الاوراق المالية الحكومية شرط ان تتم عملية الشراء في السوق الثانوية بالارتباط مع عمليات سوق المفتوحة (المادة (26) من القانون) وهذا ما حصل عندما رفض البنك المركزي العراقي مساعي الحكومة للاقتراض من احتياطي اموال البنك لمواجهة العجز الحاصل في الموازنة لعام 2009 واعتبر البنك هذه الخطوة مخالفة للقانون وانتهاكاً للاستقلالية البنك (الجبوري ، 2011 : 90).

2- الاقتراض الخارجي :

يعد التمويل الخارجي في العراق من اهم الاساليب التي يمكن ان يلجأ اليها من اجل تغطية جزء من عجز موازنته عند عدم كفاية مدخراتها المحلية ، وبشكل عام فان التمويل الخارجي يأخذ اشكالاً مختلفة من اهمها : الهبات او المنح والقروض الميسرة والقروض الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر، وان القروض الخارجية لها اثار اقتصادية تبعاً للتصرف بالأموال المقترضة من جهة ، وتسديد القرض من جهة اخرى ، فإذا تم استخدام القروض في شراء سلع الاستهلاكية فإنها ستعمل على تخفيض اسعارها بالداخل اي انها لا تضيف شيئاً للطاقة الانتاجية وسوف ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي بسبب تسديد القرض مع الفائدة ، اما إذا تم استخدام القرض في شراء سلع رأسمالية فإنها ستعمل على احداث زيادة حقيقية بالداخل عن طريق زيادة الانتاج والاستخدام ، اما تسديد القرض فان اثاره تكون انكماشية على النشاط الاقتصادي نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها الى الخارج (سعود ، 2018 : 37) وبذلك فان ديون العراق الخارجية ستتنحصر في ثلاث مجموعات (محميد ، 2018 : 433) :

1. المجموعة الاولى ديون الدول الصناعية الكبرى (اعضاء نادي باريس).

2. المجموعة الثانية ديون دول الخليج العربي .

3. المجموعة الثالثة ديون حكومية وتجارية .

بعد اتفاق العراق مع مجموعة الدول الدائنة لنادي باريس على شروط اعادة هيكلة ديون العراق في عهد النظام السابق التي تدين بها الى تلك الدول ، في تشرين الثاني عام (2004) إذ انتهج العراق برنامجاً دقيقاً لتحديد الدائنين كافة اثناء الحكم السابق وقام العراق بتطبيقه لمطالبات تسوية الديون لدائنين وبشروط مماثلة للشروط المنفق عليها مع نادي باريس ، إذ جرى التفاوض على الغاء الديون لان العراق في تلك الفترة لا يمتلك الموارد المستدامة لتسديد الديون الخارجية ومن خلال اجتماع نادي باريس ضغطت الولايات المتحدة من اجل تخفيض جميع ديون العراق بنسبة (95%) من ديون نادي باريس الا ان الاوربيين بقيادة فرنسا وروسيا طالبو بالخفض بنسبة (50%) فقط ، اما المانيا فوافقت بدعم تخفيض بنسبة (80%) ، ووافق الصندوق النقد الدولي، من المبلغ (729) مليار دولار

مستحقة للدائنين في نادي باريس ، وتم إعادة جدولة (47) مليار دولار وهذه تمثل نسبة الانخفاض البالغة (80%) بشرط ان تساوي القيم الاسمية للدين مع القيمة الحاضرة الصافية (اسماعيل وهذال ، 2018 : 193 – 194).

اما ديون دول الخليج العربي فتمثل تعويضات حرب الكويت منها الاعباء المالية الاكبر التي تنقل على الموازنة العامة ولها تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي منذ عام (2003) إلى الان إذ هي اعباء تتحملها الموازنة العامة التي تشكل جزءاً مهماً من الالتزامات المالية على العراق وتعد شكلاً من أشكال الديون الكبيرة التي شكلت عبئاً مالياً تتحملها الموازنة .

اما الديون الصغيرة فهي تمثل اصحاب الديون التي نقل عن (35) مليون دينار للقطاع الخاص الاجنبي وهي عبارة عن ديون الدائنين التجاريين المتبقية والتي لم تدخل في عروض التسويات السابقة التي رفضت تلك العروض قبل عام (2003) ووضعت تحت حساب التسويات النقدية (حميد ورداد ، 2015 : 5 – 7) .

الجدول (3) اجمالي الدين الخارجي للعراقى للمدة (2004-2018)

البيان السنوات	اجمالي الدين الخارجي (مليون دينار) (3)	اسعار الصراف الموازية المعتمدة (2)	اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) (1)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	129008964	1453	88788	_____
2005	104924160	1472	71280	-18.66
2006	86334700	1475	58532	-17.71
2007	75072284	1267	59252	-13.04
2008	56104311	1203	46637	-25.26
2009	53207730	1182	45015	-5.16
2010	56357534	1186	47519	5.91
2011	54010164	1196	45159	-4.16
2012	54497367	1233	44199	0.902
2013	52733296	1232	42803	-3.23
2014	52449656	1214	43204	-0.53
2015	55532651	1247	44533	5.87
2016	56344800	1275	44192	1.46
2017	90305530	1258	71785	60.27
2018	49402158	1209	40862	-45.29

المصادر :

- العمود (1) وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ، للمدة (2004 – 2018) .

- العمود (2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة.

- العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (1) و(2) .

ويتضح لنا من خلال بيانات الجدول (3) أن حجم إجمالي الدين العام الخارجي قد شهدت تراجعاً خلال مدة الدراسة (2004 – 2009) ، إذ انخفض إجمالي الدين الخارجي الى ما يقارب (129008964) مليون دينار عام 2004 ليبلغ حوالي (53207730) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بالسالب قدره (5.16-%) عام 2009 ، ويعود سبب ذلك الانخفاض الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق ، وتحرر العراق من العقوبات والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام 2003 فضلاً عن تطبيق اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها اطفاء (80%) من ديون العراق خلال تلك المدة ، فضلاً الى زيادة صادرات النفط الخام تزامناً مع ارتفاع اسعارها مما ادى الى زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة ، كما نلاحظ ارتفاع حجم إجمالي الدين العام الخارجي خلال عام 2010 إذ بلغ حوالي (56357534) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفعاً مقارنة بالعام السابق قدرة (5.91%) ، وذلك بسبب زيادة القروض الجديدة لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي ، اما المدة (2011 – 2014) فقد شهدت انخفاضاً في إجمالي الدين العام الخارجي بحدود (54010164) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي منخفض قدره (4.16-%) عام 2011 ، واستمر بالانخفاض ليبلغ حوالي (52449656) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (0.53-%) ، والسبب في ذلك الانخفاض يرجع الى انخفاض كل من القروض الجديدة والقروض اعادة جدولة نتيجة الارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية ، مما ادى الى زيادة قدرة الدولة على تسديد جزء من إجمالي الدين الخارجي وفوائده ، اما المدة (2015 – 2017) فبلغ إجمالي الدين العام الخارجي حوالي (55532651) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع قدره (5.87%) عام 2015 ، واستمر بالارتفاع ليبلغ الى ما يقارب (90305530) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع قدره (60.27%) عام 2017 ، وان هذه الزيادة تعزى الى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة ومنها (قروض صندوق النقد الدولي) ، وكذلك تعرض الاقتصاد العراقي الى عدة صدمات منها تعرض العراق ابتداء من منتصف 2014 التي تمثلت بانخفاض اسعار النفط إذ انه وصل الى ادنى مستوى له لتصل الى (36) دولار للبرميل الواحد من النفط الخام وكذلك سيطرة داعش على بعض محافظات العراق مما ادى الى زيادة النفقات العسكرية مما أثر على الموازنة الاتحادية العراقية ، ولهذا السبب اضطرت الحكومة الى اللجوء مره اخرى للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من اجل تغطية وتمويل العجز خلال هذه المدة ، اما خلال عام 2018 فيلاحظ انخفاض إجمالي الدين العام الخارجي إذ بلغ حوالي (49402158) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (45.29-%) ، ويعود السبب الى انخفاض القروض الجديدة وقروض اعادة الجدولة ، فضلاً على زيادة اسعار النفط الى (65.6) دولار للبرميل الواحد وزيادة الإيرادات النفطية .

3- إجمالي الدين العام في العراق :

إذ تتم ادارة الدين العام الذي تتمثل في وضع استراتيجية للدين الحكومي وتطبيقها من اجل التمويل المطلوب ويكون بأقل تكلفة ممكنة في الاجل الطويل وبدرجة قليلة من المخاطر ، ان عجز الموازنة العامة يمول عن طريق الموازنة النقدية للحكومة ويتم عن طريق قروض قصيرة الاجل وقروض خارجية إذ مدة القرض القصير اي المحلية تستخدم لتمويل الموازنة وتأمين السيولة لمدة لا تزيد عن سنة اي بالأشهر ، اما القروض الخارجية فتستخدم لسد العجز في الموازنة عندما تكون مدة العجز لفترات طويلة ومبالغ كبيرة (اسماعيل وهذال، 2018، 179 – 184) .

الجدول (4) اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004 – 2018)

(مليون دينار)

البيان السنوات	اجمالي الدين العام الداخلي (1)	اجمالي الدين الخارجي (2)	اجمالي الدين العام (3)	معدل التغير السنوي لأجمالي الدين العام % (4)
2004	6061688	129008964	135070652	_____
2005	6593960	104924160	111518120	-17.43
2006	5645390	86334700	91980090	-17.52
2007	5193705	75072284	80265989	-12.73
2008	4455569	56104311	60559880	-24.55
2009	8434049	53207730	61641779	1.78
2010	9180806	56357534	65538340	6.32
2011	7446859	54010164	61457023	-6.22
2012	6547519	54497367	61044886	-0.67
2013	4255549	52733296	56988845	-6.64
2014	9520019	52449656	61969675	8.74
2015	32142805	55532651	87675456	41.48
2016	47362251	56344800	103707051	18.28
2017	47678796	90305530	137984326	33.05
2018	41822918	49402158	91225076	-33.88

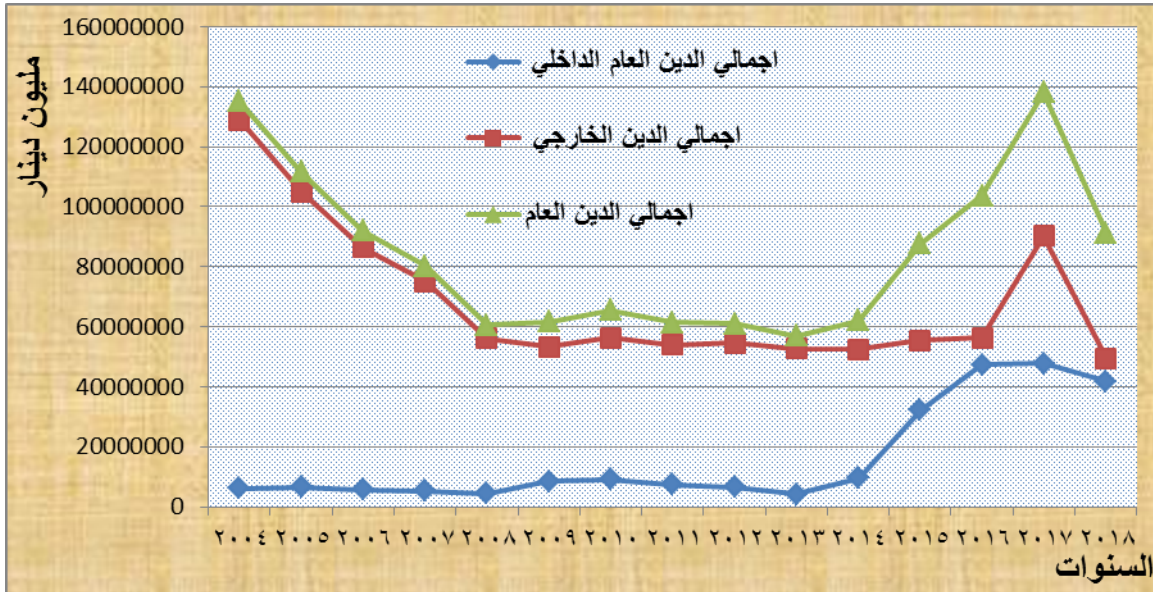
المصادر :

- العمود (1) ، البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، القطاع المالي ، للمدة (2004 -

2018)

- العمود (2) ، وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ، للمدة (2004 - 2018)

- العمود (3) ، من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (1) و (2) .



الشكل (1) تطور اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004 – 2018)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2 - 8)

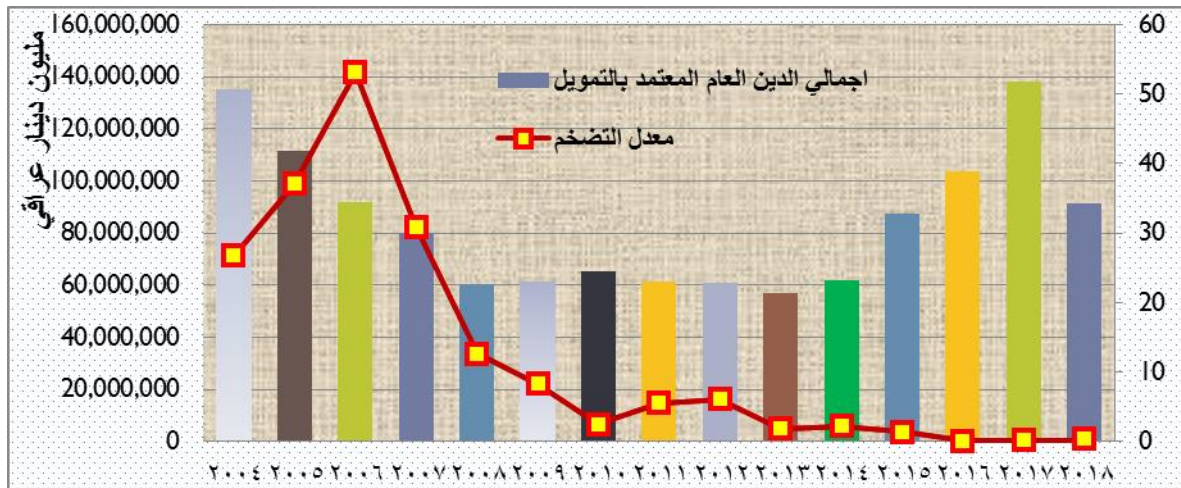
يتبين لنا من خلال بيانات الجدول (4) ان اجمالي الدين العام خلال المدة (2004 – 2008) ، انخفض ليبلغ حوالي (135070652) مليون دينار عام 2004 ، لينخفض (60559880) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (-24.55%) عام 2008 ، ويتضح لنا ان حجم اجمالي الدين العام الخارجي قد احتل الجانب الاكبر من الدين العام ، فيلاحظ خلال عام 2004 ارتفع إجمالي الدين العام عن الاعوام اللاحقة نتيجة الى تراكم الديون قبل عام 2003 ، اما المدة (2009 – 2010) فقد شهدت ارتفاع إجمالي الدين العام ليبلغ حوالي (61641779) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (1.78%) مقارنة بالمدة السابقة ليرتفع الى ما يقارب (65538340) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع عن العام السابق قدره (6.32%) عام 2010 ، اما المدة (2011 – 2013) فقد انخفضت قيمة الدين العام الى ما يقارب (61457023) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي متناقص قدره (-6.22%) عام 2011 ، لينخفض (56988845) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بشكل سلبي (-6.64%) عام 2013 ، اما المدة (2014 – 2017) فان قيمة اجمالي الدين العام مرتفع جدا نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي آنذاك من صدمات اقتصادية عديدة ليبلغ حوالي (61969675) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع قدره (8.74%) عام 2014 ، ليستمر بالارتفاع ليصل الى اعلى مستوى له الى ما يقارب (137984326) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع جدا قدره (33.05%) عام 2017 ، نتيجة الى العجز المتواصل خلال هذه المدة لتغطية وتمويل العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض ، اما خلال عام 2018 فقد عاود الانخفاض ليبلغ (91225076) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سلبي (-33.88%) ، الشكل البياني (1) يوضح تطور اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004 – 2018) .

ثالثا : تمويل عجز الموازنة والتضخم :

الجدول (5) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2018)
(مليون دينار)

السنوات	البيان	اجمالي الدين العام المعتمد في التمويل (1)	معدل التضخم % (2)	معدل تغير السنوي لتضخم % (3)
2004		135070652	26.8	
2005		111518120	37.1	38.43
2006		91980090	53.1	43.12
2007		80265989	30.9	-41.8
2008		60559880	12.7	-58.89
2009		61641779	8.3	-34.64
2010		65538340	2.5	-69.87
2011		61457023	5.6	124
2012		61044886	6.1	8.92
2013		56988845	1.9	-68.85
2014		61969675	2.2	15.78
2015		87675456	1.4	-36.36
2016		103707051	0.1	-92.85
2017		137984326	0.2	100
2018		91225076	0.4	100

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.



الشكل (2) تمويل العجز الموازنة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004 – 2018)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

من خلال بيانات الجدول (2 - 9) نلاحظ أن معدلات التضخم خلال مدة الدراسة تكون متذبذبة إذ بلغ حوالي (26.8%) عام 2004 ، واستمر بالارتفاع ليصل الى ما يقارب (37.1%) عام 2005 ، ليرتفع ويسجل أعلى نسبة له الى ما يقارب (53.1%) وبمعدل تغير سنوي مرتفع قدرة (43.12%) عام 2006 ، ويعود السبب الى ازمة الوقود الحاصلة بسبب استمرار تدردي الوضع الامني والزخم الحاصل على محطات الوقود مما ادى الى ارتفاع في اسعارها لسوق السوداء وهذا ما ادى الى زيادة بأسعار النقل والمواصلات وصعوبة تنقل البضائع بين حدود المحافظات (البنك المركزي، 2005: 11-12) ، اما المدة (2009 - 2010) الذي تعاني من عجز فيلاحظ ان نسبة التضخم قد بلغ حوالي (8.3%) وبمعدل تغير سنوي (-34.64%) عام 2009 ، لينخفض الى ما يقارب (2.5%) وبمعدل تغير سنوي منخفض (-69.87%) ، في حين بلغ قيمة تمويل العجز خلال عام 2010 (65538340) مليون دينار ، اما المدة (2013 - 2016) ، فإنها المدة التي تعاني من عجز فعلي في الموازنة العامة إذ بلغ قيمة تمويل العجز الموازنة حوالي (56988845) مليون دينار عام 2013 ليلعب نسبة التضخم حوالي (1.9%) وبمعدل تغير سنوي منخفض قدرة (-68.85%) عام 2013، ليلعب قيمة التمويل العجز حوالي (103707051) مليون دينار عام 2016 ، ونسبة معدل التضخم الى ما يقارب (0.1%) وبمعدل تغير سنوي منخفض قدرة (92.85%) عام 2016 ، ويعود السبب الى انخفاض نسبة التضخم في العراق وخاصةً خلال فترة العجز لاعتماده على أساليب التمويل الحديثة غير التقليدية الدين العام ، اما قبل عام 2003 فان العراق كان يعاني من ضغوط تضخمية لاعتماده على الاساليب التقليدية في التمويل من خلال النقد الرخيص الذي يعمل على ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية مثل الزراعة والصناعة وصناعة البتروكيماويات (خوشناو ، 2019 : 42) ، ان التضخم يؤدي الى تدهور القوة الشرائية للنقود ، وهذا التدهور في قيمة النقود يؤدي الى زيادة النفقات العامة اي انه يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة والعجز سيفاقم من معدلات التضخم بسبب طرق التمويل المتبعة (وزارة التخطيط ، 2013 : 37) ، والشكل البياني (2) يوضح تلك العلاقة بين تمويل العجز ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004 - 2018) .

ثالثاً/ قياس وتحليل تمويل العجز وعلاقته بالتضخم في العراق .

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج في الاقتصاد العراقي:

من أجل معرفة مدى استقرار البيانات المستخدمة في النموذج ، نستخدم اختبارات الإستقرارية لمعرفة مدى سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات ، ومن أهم تلك الاختبارات ، اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) ، واختبار فيليبس بيرون (P.P) كما مبين في الجدول (6) .

الجدول (6) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

At First Difference p.p			
		d(DE)	d(D01)
With Constant	t-Statistic	-5.1608	-5.2019
	Prob.	0.0003	0.0002
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4983	-5.1037
	Prob.	0.0006	0.0016
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1962	-5.2171
	Prob.	0	0

		***	***
--	--	-----	-----

At First Difference ADF			
		d(DE)	d(D01)
With Constant	t-Statistic	-5.1603	-4.2983
	Prob.	0.0003	0.0026
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8707	-5.0682
	Prob.	0.1897	0.0021
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1962	-3.592
	Prob.	0	0.0009
		***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .

- (*) المعنوية الاحصائية عند (10%) ، (**) المعنوية الاحصائية عند (5%) ، (***) المعنوية الاحصائية عند (1%)

يلاحظ من خلال نتائج الجدول (6) أن المتغير أصبح ساكن بعد أخذ الفرق الأول لها حسب اختبار فليبس

بيرون (P.P) واختبار دكي فولر الموسع (ADF) ، أي أن السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى .

2- التقدير الأولي لنموذج ARDL علاقة الدين العام بالتضخم :

بعد التأكد من سكون السلسلة الزمنية ومعرفة درجة تكامل هذه السلسلة للمتغيرات الداخلة في البحث فإنه يتم

تقدير نموذج ARDL الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والجدول

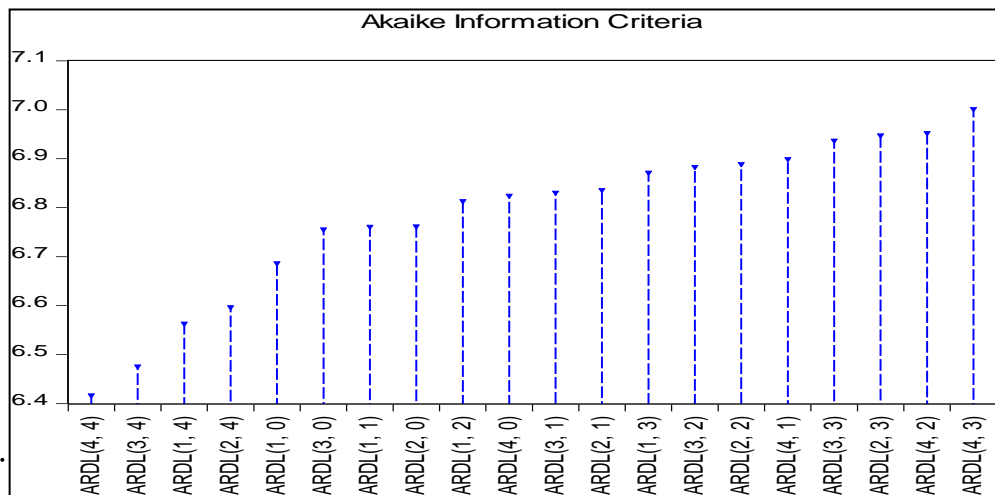
الآتي يبين ذلك :

الجدول (7) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للمتغير التابع التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D01(-1)	0.409715	0.201799	2.030315	0.0593
D01(-2)	0.16115	0.220242	0.731695	0.4749
D01(-3)	-0.097358	0.211674	-0.459944	0.6517
D01(-4)	-0.260752	0.170889	-1.525859	0.1466
DE	4.86E-09	8.16E-08	0.059581	0.9532
DE(-1)	-1.68E-08	1.02E-07	-0.165132	0.8709
DE(-2)	-3.16E-07	1.43E-07	-2.208397	0.0422
DE(-3)	-3.57E-08	1.24E-07	-0.289215	0.7761
DE(-4)	6.43E-07	1.66E-07	3.874313	0.0013
C	-14.06227	5.506546	-2.553737	0.0212
R-squared	0.925109	Mean dependent var		9.64615

			4
Adjusted R-squared	0.882982	S.D. dependent var	15.1800
S.E. of regression	5.192763	Akaike info criterion	2
Sum squared resid	431.4367	Schwarz criterion	6.41613
Log likelihood	-73.40972	Hannan-Quinn criter.	2
F-statistic	21.96027	Durbin-Watson stat	6.90001
Prob(F-statistic)	0.0000		5
			3
			1.36179
			4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).
 ويلاحظ من خلال الجدول (7) الذي يبين نتائج التقدير الأولى للنموذج أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.92) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم، أي إن المتغير المفسر (المستقل) تفسر المتغير التابع بنسبة (92%)، في حين أن (8%) تدخل ضمن حد الخطأ، كما إن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (21.96) وهي معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في التقدير العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، في حين أن معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ (0.88)، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (4، 4) حسب معايير اختبار فترات الإبطاء (AIC) إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير والشكل (3) يبين ذلك حسب اختبار AIC.



3- اختبار حدود العلاقة بين الدين العام والتضخم :

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير المستقل المعبر عن الدين العام المعتمد في التمويل والمتغير التابع التضخم يتم احساب احصائية (F) فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة

، اما إذا القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأنا نقبل فرضة العدم ونرفض الفرضية البديلة ،
والجدول (8) يبين نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

الجدول (8) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين التمويل والتضخم

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.83566	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews 9) .
تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (10.83) وهي اكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%)، (2.50%)، (5%)، (10%) مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ، لذ سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ، أي وجود توازن طويل الأجل للمتغير المستقل المعبر عن الدين العام المعتمد في التمويل المتغير التابع التضخم ، ومن تمَّ وجود علاقة تكامل مشترك بينهما خلال مدة الدراسة .

4- تحليل نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:
بعد إجراء اختبارات الاستقرار والتأكد من درجة تكامل السلسلة الزمنية بالإضافة إلى التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ، ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعاملات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ ، والجدول (9) يوضح ذلك :

الجدول (9) نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D01(-1))	0.196961	0.171095	1.151178	0.2666
D(D01(-2))	0.358111	0.159491	2.245338	0.0392
D(D01(-3))	0.260752	0.170889	1.525859	0.1466
D(DE)	0.000	0.000	0.059581	0.9532
D(DE(-1))	0.000	0.0000	2.208397	0.0422
D(DE(-2))	0.000	0.0000	0.289215	0.7761
D(DE(-3))	-0.000001	0.000	-3.874313	0.0013
CointEq(-1)	-0.787246	0.169909	-4.633343	0.0003
Cointeq = D01 - (0.000*DE -17.8626)				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	3.926735	12.447916	4.599374	0.0003
C	-17.862617	6.431896	-2.777193	0.0135

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .
 تشير نتائج الجدول (9) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.78) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل ، أي وجود تكامل مشترك بين المتغير الداخل في البحث ، ومن خلال نتائج الجدول (3 - 5) يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، أي إن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل، ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني، أي إن الاختلال يصحح خلال (0.78%) من الزمن .

ويلاحظ من خلال الجدول (9) أن هناك علاقة عكسية قصيرة الأجل بين الدين العام والتضخم ، أما في الأجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الدين العام المعتمد في التمويل والتضخم عند مستوى احتمالية معنوية أقل من (1%) وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية، ويعود السبب إلى أنه كلما ازادت مدة التمويل في الموازنة سوف تؤدي إلى ازدياد السيولة، لأن زيادة التمويل عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والذي غالبا ما يتوجه إلى موازنات التشغيلية من رواتب واجور للموظفين بشكل عام ، وضعف توجه التمويل إلى الموازنات الاستثمارية .

5- اختبار دقة نموذج **ARDL** :

أولاً / اختبار التجانس للتباين (**ARCH**)

من خلال الجدول (10) نلاحظ بعد إجراء اختبار (**ARCH**) على السلسلة الزمنية لاختبار ما اذا كانت السلسلة تعاني من وجود مشكلة عدم التجانس او لا، وبعد تطبيق الاختبار تبين ان قيمة الاحتمالية (0.8727) وهي اكبر من (1%) وهذا يعني أن النموذج معنوي وخالٍ من مشكلة تجانس التباين .

الجدول (10) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.026262	Prob. F(1,23)	0.8727
Obs*R-squared	0.028513	Prob. Chi-Square(1)	0.8659

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .

ثانياً / اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء ، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial

Correlation LM Test) للارتباط الذاتي . وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كالآتي :

الجدول (11) نتائج اختبار ((**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.474547	Prob. F(1,15)	0.2434
Obs*R-squared	2.327119	Prob. Chi-Square(1)	0.1271

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .
بما ان نتائج الاختبارات اثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم وهذا ما يتبين من خلال احتمالية (F)
المحتسبة البالغة (0.2434) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند (1%) فهذا يعني معنوية النموذج.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

- 1- تعاني الموازنة العامة الاتحادية من اختلالات واضحة تتأرجح بين الفائض والعجز، ويعود السبب عدم استقرار الوضع الامني للبلد، وتقلبات أسعار النفط والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وان استمرار وتفاقم العجز يعود الى عدم ترشيد استخدام الفوائض النفطية في أوقات الفائض بل تدويرها الى سنوات لاحقة، ومن خلال ما تقدم يتبين أن اختلال الموازنة الاتحادية يتألف من نوعين هما اختلال الهيكلية وآخر دوري .
- 2- اعتمد العراق على أساليب تمويل العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي بعد عام 2003 ولم يلجأ إلى التمويل التضخمي، تبين خلال السنوات (2009 - 2010 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016) زيادة في عجز الموازنة العامة الذي أدى إلى زيادة الدين العام، نتيجة دخول العراق في اكثر من أزمة سياسية وعسكرية، نتيجة لتعرض العراق إلى صدمة مزدوجة تمثلت في انخفاض أسعار النفط والحرب على الارهاب، وتوجيه التمويل الى القطاعات الاستهلاكية بدلاً من القطاعات الانتاجية .
- 3- أن اقساط وفوائد خدمة الدين تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة من خلال ما يتم تخصيصه من هذه النفقات من أجل تسديد اقساط وفوائد الدين العام، ويتبين كذلك أن الدين العام يفوق العجز، وهذا يشير إلى استمرار العجز المزمن في الموازنة العامة .
- 4- يلاحظ أن تمويل الاقتراض الداخلي في العراق يتم في الغالب عن طريق القطاع المصرفي، وهذا ما يبين ضعف السوق المالي العراقي في تمويل الدين العام المحلي

ثانيا : التوصيات:

- 1- العمل على رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتنويع الإيرادات العامة، وبالتالي تقليل تبعية الموازنة العامة على القطاع النفطي بشكل يجعل الاقتصاد اكثر استقراراً وأقل تأثراً لصددمات الخارجية من خلال تطوير القطاعات الحقيقية في الاقتصاد الكلي.
- 2- ضرورة تكثيف مساعي الدولة لضبط الانفاق وترشيده ويتطلب ذلك إصلاحاً لبنود الانفاق العام وجوانبه المتعددة، وتحسين كفاءة إدارات وإنفاق والدين العام ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ بالحسبان الموارد المتاحة وأهداف التنمية .
- 3- وضع سياسات واجراءات اكثر فعالية حتى تمكن من تقليل آثار الناتجة عن التمويل من خلال العمل على توجيه تمويل إلى القطاعات الانتاجية لإنتاج السلع التي لها عائد وعدم توجيه التمويل نحو النفقات الحكومية والاستهلاكية .
- 3- من أجل تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، يجب التوجيه نحو دعم وتطوير سوق الاوراق المالية والسماح بتداول الاوراق المالية الحكومية، فضلاً عن مساهمة الافراد في تمويل الاحتياجات المالية .

المصادر:

الكتب العربية:

1- الحافظ، ضياء الدين صبري حسين السيد عبد (2018) آليات سد عجز الموازنة العامة، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية .

المجلات والبحوث:

1- اسماعيل، ميثم العبيبي، وهذال، احمد حامد جمعة (2018) تحليل ادارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (2005 - 2015) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد 57.

2- حسن، يسرى مهدي، عباس، زهرة خضر (2016) السندات الحكومية ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية دراسات دولية، العدد 67.

3- خوشناو، صباح صابر محمد (2019) تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على مستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1988 - 2017) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 25.

4- داود، سمير سهام، علي، منعم حسين علي (2019) فاعلية الجهاز المصرفي العراقي معالجة اثار سياسة التقشف المالي مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 25، العدد 11.

5- سالم، سالم عبد الحسين (2012) عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجة مع اشارة للعراق للمدة 2003 - 2012، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 68 .

6- سعود ، ضياء حسين (2018) ، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990 - 2016) ، مجلة كلية المأمون ، العدد 31.

7- السعيد، ناجي رويس عبد (2017) الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003 - 2014) مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة ، العدد 21.

8- سليمان، عمرو محمد محمود، وآخرون (2016) تقييم النماذج التنبؤية للمتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تطبيقية على تمويل التضخم لعجز الموازنة في مصر المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية، المجلد السابع، العدد 4.

9- الشرع، عقيل شاكر (2014) ، اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 16

10- عاشور، احسان جبر، سلمان، ومروه خضر (2018) استخدام حوالات البنك المركزي وحوالات الخزينة في اطار التوجيهات النقدية والتشريعات القانونية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2015) مجلة الادارة واقتصاد، جامعة بغداد، العدد 115.

11- العاني، عماد محمد علي، جوحى، ونسرين حسن (2017) دور الحوالات الخزينة على اهم المتغيرات النقدية في العراق (1990 - 2013) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 96.

12- عبد اللطيف، عماد محمد علي (2012) الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية العراق حالة دراسية مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة بغداد، العدد 39.

- 13- محميد، خطاب سعد (2018) الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق (2003 - 2016) مجلة السرة مان ر ع، جامعة تكريت، المجلد 14، العدد 57.
- 14- الوائلي، احمد عبدالله سليمان، وعبد العالي، مصطفى حسين (2017)، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات وإمكانيات إصلاحها، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 27 .
- 15- البكري، صفاء علي حسين (2011) تقويم مناهج معالجة عجز الموازنة الحكومية - دراسة تطبيقية على عينة من الدول النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة واقتصاد، جامعة المستنصرية .
- الوثائق والنشرات والتقارير السنوية:**
- 1- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، النشرة السنوية متفرقة (2004 - 2018) .
- 2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، تقارير سنوية.
- 3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية للسنوات
- 3- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة .
- 4- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي للمدة (2004 - 2018) .
- 5- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية .